


Distr.: General
30 December 2009
Arabic
Original: French

## رسالة مؤرخة ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

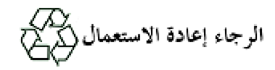
يشرفني أن أشير إلى الفقرة ٥ من القرار ١٦٢٦ (٢٠٠٥) المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، الذي أذن مجلس الأمن بموجبه لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا بنشر ما يصل إلى ٢٥٠ من أفراد الأمم المتحدة العسكريين في سيراليون، لتوفير الأمن للمحكمة الخاصة لسيراليون. ووفقا لهذا القرار تم في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ نشر قوة عسكرية للحراسة في فريتاون قوامها ٢٥٠ فردا من منغوليا.

وقد أشرت في تقريري الخاص عن البعثة المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (S/2009/299)، إلى اعتزامي استعراض قوام قوة الحرس العسكري في ضوء الجدول الزمني لإتمام عمل المحكمة. وقد طرأ منذ ذلك الحين أمران جديدان هامان هما، القيام في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ بنقل المحتجزين الثمانية الذين أدانتهم المحكمة حتى الآن إلى رواندا حيث سيقضون فترة عقوبتهم، ونقل المسؤولية عن منشآت الاحتجاز في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ من المحكمة إلى حكومة سيراليون.

وفي ضوء هذه التطورات، اضطلع فريق مؤلف من أفراد من الأمانة العامة والبعثة بمهمة تقييم الاحتياجات الأمنية المتبقية للمحكمة لتحديد ما إذا كان ثمة حاجة إلى الإبقاء على قوة الحرس. وأجرى الفريق مشاورات في فريتاون مع سلطات سيراليون، وموظفي المحكمة وقيادة الحرس ومع ممثلين عن المجتمع الدولي.

وقد رأى جميع من أجرى الفريق حوارا معهم أن الحالة الأمنية العامة في سيراليون مستقرة نسبيا، وإن كانت لا تزال هشة للغاية. وأقروا بعدم وجود أي أخطار عسكرية محددة تشكل تهديدا للمحكمة. غير أنهم أعربوا عن قلقهم بشأن ما يمكن أن تترتب عليه حالة عدم الاستقرار في غينيا من عواقب بالنسبة لسيراليون، واحتمال تكرر أحداث العنف بين أنصار الحزبين السياسيين الرئيسيين، وما قد يترتب على الظروف الاقتصادية الصعبة





في البلد من اضطرابات قد تحدث في المستقبل، مع التسليم أيضا بأن هذه العوامل ليست لها آثار مباشرة على أمن المحكمة.

وعلى الرغم من عدم وجود تهديدات عسكرية محددة، أبدى كل من الحكومة والمحكمة والمحاورين عن المجتمع الدولي دفوعا قوية لصالح الإبقاء على قوة الحرس إلى أن تنجز المحكمة أعمالها. وأكدوا أن قوة الحرس، إلى جانب مهمة حراسة المحتجزين، تؤمن أيضا منشآت المحكمة وموظفيها، والمحفوظات السرية للمحكمة. وقد أعرب موظفو المحكمة عن قلقهم بوجه خاص إزاء العواقب التي قد تترتب في المحاكمة الجارية حاليا لتشارلز تيلور، عن سحب الوجود الأمني الدولي من المحكمة. وحتى لو كانت هذه المحاكمة تجري في لاهاي، فإن معظم الأعمال التحضيرية، وخاصة التحقيقات وإدارة شؤون الشهود، تجري في فريتاون. وقد أُعتبر أن وجود قوة الحرس بالغ الأهمية للمحافظة على مناخ يحول دون التأثير على الشهود ويتيح للشهود الوصول إلى منشآت المحكمة دون خوف.

وأشارت حكومة سيراليون إلى أهمية المحافظة على سلامة المحكمة الخاصة وطابعها الدولي وأكدت أن المحكمة مؤسسة دولية وأن المنشآت التابعة لها يجب أن تعتبر بالتالي، جزءا من الأراضي ذات الصفة الدولية، وهو أمر يتطلب حماية منشآتها وموظفيها في إطار مسؤولية الأمم المتحدة إلى أن تنجز المحكمة أعمالها. ورأى المسؤولون الحكوميون أن الوكالات الوطنية لا تملك في الوقت الحاضر قدرات كافية لتوفير الأمن لمنشآت المحكمة وموظفيها ووثائقها الحساسة.

وبناء على ما تقدم، واستنادا إلى ما توصل إليه فريق التقييم من نتائج، فإنني أوصي بالإبقاء على قوة الحرس في المحكمة الخاصة إلى أن تنجز المحكمة أعمالها في عام ٢٠١١. إلا أنه، في ضوء انحسار التهديدات، فإنني أوصي أيضا بخفض قوام القوة بمقدار ١٠٠ جندي والإبقاء على فرقة قوامها ١٥٠ عسكريا من عناصر من المشاة وقوات الدعم، وأن يتم تجميع هؤلاء الأفراد في المنشآت التابعة للمحكمة الخاصة.

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) **بان** كي - مون

---